# المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي

د/ دلال بحـري - سامي حصيد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة، إلي تسليط الضوء على واقع وتاريخ الممارسة الديمقراطية للمرأة في العالم عموما، وفي العالم العربي خصوصا، على اعتبار أن هذا العنصر البشري يحتل مكانة كبيرة في المجتمع من حيث نسبته. إلا أنه، من حيث المشاركة السياسية، والتي تعتبر من أسمى مبادئ العمل الديمقراطي، تكاد تنعدم في بعض الأقاليم الجغرافية من هذا العالم من بينها الدول العربية؛ لتصادم هذا الفعل السياسي مع عديد الأفكار في المجالين القيمي والديني. رغم وجود عديد المبادرات لغرض إشراكه في الحياة السياسية، والتي تبقي تجارب فتية، يغلب عليها الطابع الشكلي، لا يمكننا الحكم عليها في الوقت الحالي.

**Abstract**

This study aims to shine a light on the reality and the history of democratic practice for women in the world in general, and the Arab world in particular, on the grounds that this human element occupies an important place in the community as a percentage. However, in terms political participation, which is considered one of supreme the principles the Democratic Action, barely existed in some of geographic regions of the world, including the Arab world; for that act political a collision with many ideas in moral and religious two areas. Although there many the initiatives for the purpose involving them in the political life, which keep new experiences, are predominantly formality, we cannot judge them at the present time .

**مقدمة**

تعتبر المشاركة السياسية أرقى تعبير للعملية الديمقراطية كونها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في تسيير مجتمعهم سواء المجتمع الصغير(المحلي) أو الكبير الوطني والتي تعبر في مكنونها عن سيادتهم. كما أنه يقتضى لتحقيق مشاركة

سياسية فعالة توفر الأفراد على شعور عميق بالانتماء تجاه وطنهم أو ما يصطلح عليه بالمواطنة حتى يتمكنوا من أن يشاركوا في تسييره. لكن مؤخرا كثرت النقاشات الفكرية حول عنصر بشري مهم جدا في الحياة بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة، يحتل نسبة كبيرة جدا في تركيبة المجتمع. يتعلق الأمر بالمرأة؛ التي أصبحت تناضل أكثر من أي وقت مضى من أجل إشراكها وتمكينها في تسيير أمور المجتمع، وفي كل المجالات، الشيء الذي أدى بها إلى اعتبار نفسها منقوصة المواطنة إذا لم تمكن في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى تهيكلها وتأطرها في منظمات محلية، وطنية، جهوية وحتى عالمية تدافع عن هذا الطرح وتناضل من أجله.

من أبرز الدول في العالم سعيا إلى إشراك المرأة وتمكينها في الحياة السياسية؛ الدول العربية، التي يصطدم فيها هذا الفعل السياسي مع واقعها الاجتماعي(ديني، ثقافي)، حيث تكون في بعض الأحيان بصدد مخالفتها. لكن رغم هذا لم يمنع من وجود بعض المبادرات في مجالات معينة من قبل هذه الدول، لكنها تعتبر تجارب فتية جدا.

من هذا تتجلى لنا القيمة العلمية للموضوع بصفة عامة إلى الأهمية التي أصبحت تحظى بها المرأة في العملية الديموقراطية في العالم عموما والدول العربية خصوصا وذلك من خلال إشراكها وتمكينها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي يساهم في إرساء الديمقراطية الحقة التي تعتبر من أكبر تحديات هذه الدول، بالإضافة إلى أهم الأفكار العالمية التي أصبحت تطرح عند تناول هذه المواضيع مثل: المواطنة الشاملة أو العالمية، المشاركة والتمكين السياسي، الديمقراطية الجيدة... الخ). هذا ما تسعى هذه المقالة تحليله من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت الدول العربية تكريس الديمقراطية الجندرية ؟.

**المحور الأول: مقاربة مفاهيمية للدراسة**

**أولا -الديمقراطية:** كلمة الديمقراطية (Démocratie) ذات أصل إغريقي أو يوناني، وتعني حكم الشعب، أو سلطة الشعب، فهي تتكون في اللغة اليونانية القديمة من مقطعين:( Demos ) وتعني الشعب، و( Kratos ) وتعني السيادة أو الحكومة أو السلطة، فإذا جمعنا المقطعين توصّلنا إلى المعنى اللغوي للديمقراطية وهو "حكم أو سيادة الشعب"[1]. فهذه الكلمة اليونانية مركبة تركيبا مزجيا، وقد نقلت هذه الكلمة من اليونانية إلى جميع اللّغات قديمها وحديثها[2]. كما أنها لم تأخذ معنى فنيا أو إصطلاحيا خلاف هذا المفهوم اللغوي، والذي ظل هذا إلى غاية اللحظة.[3]

أما **اصطلاحيا** فقد عرفت الديمقراطية بعديد التعاريف، وذلك باختلاف زاوية النظر إليها من قبل كل باحث. من بين التعاريف نذكر ما يلي:

-**تعريف الرئيس الأمريكي "إبراهام لنكولن"(Lincolin)** (1809 -1865م)، الذي عرّف الديمقراطية بتعريف شاع واشتهر، إلى درجة اعتماده، واعتباره أفضل تعريف للديمقراطية عند بعض الباحثين. وقد قدّم "لنكولن" هذا التعريف في خطاب بتاريخ 1863/11/19م، وقال فيه إنّ الديمقراطية هي: «حكم الشعب، من قِبَل الشعب، ومن أجل الشعب»[4].

-**تعريف المفكّر الفرنسي الشهير "مونتسكيو"**لذي يعرّف الديمقراطية بقوله: « حينما يكون الشعب في مجموعه السلطة السيادية العليا، فهذه هي الديمقراطية »

-**ويعرّفها العالم الفرنسي المعاصر "مارسيل بريلو"** (Prélot) بقوله: « إنّ النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحقّق مشاركة غالبيّة الشّعب في شؤون السلطة العليا، على نحو فعّال وحقيقي، بحيث تكون للشّعب الكلمة العليا »[5].

-**أمّا الفقه المعاصر فقد اتّجه إلى تعريف الديمقراطية بأنّها**« الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبيّة، وتحقّق للمواطنين الحرية والمساواة السياسيّة، وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حرّ، له من الوسائل القانونيّة ما يكفل خضوعها لنفوذه».[6]

من خلال استعراض التعاريف السابقة يمكن اعتبار التعريف السابق قد تضمن أهم جوانب الحكم الديمقراطي القريب من الكمال، كما تضمن كذلك أهمّ العناصر الأساسيّة للممارسة الديمقراطية، وشروط نجاحها.

**ثانيا -الجندر (النوع الاجتماعي):** يوجد هناك اختلاف كبير بين مختلف الكتاب باللغة العربية المهتمين بقضايا المرأة في نقل كلمة من اللغة الأم وهي الانجليزية إلى اللغة العربية، فهناك من نقلها كما هي وأعاد كتابتها (Gender) بالأحرف العربية، وهناك من ترجمها إلى "الجنوسة "وآخرون إلى "الجنسانية"، "الجندر"، "الجندرة" [7] بينما استقر أغلبهم على مصطلح" النوع الاجتماعي" قياسا على النوع البيولوجي الذي يشير إلى الجنس البشري أو الحيواني أو النباتي، بينما النوع الاجتماعي هو التعبير الذي يشير إلى كل من الرجل والمرأة.

**أ -تعريف النوع الاجتماعي:** رغم التعاريف المتعددة للنوع الاجتماعي سواءا كانت من الباحثين أو المفكرين أو حتى المنظمات الدولية ( البنك الدولي، صندوق الامم المتحدة للمرأة) إلا أن الدراسة تأخذ بأكثر التعاريف تداولا والذي هو:" النوع الاجتماعي مفهوم يشير إلى الأدوار الاجتماعية المختلفة للنساء والرجال وإلى السلوكيات التي يكتسبها هؤلاء النساء والرجال من المجتمع، وكذلك إلى ما هو متوقع منهم في إطار البيئة المجتمعية التي ينتمون إليها، وعادة ما ينظر إلى الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع وما يرتبط بها من سلوكيات متوقعة على أنها أمر طبيعي لأنه ينتج عن قدرات وسمات مكتسبة من الطبيعة".[8]

هذا ونشير إلي أن مفهوم الجندر دخل لأول مرة المجتمعات العربية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان سنة 1994م حيث دعي فيه إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية.

**ب -الفرق بين النوع الاجتماعي والنوع البيولوجي:** يمكن تبيان ذلك في الجدول التالي:

| النوع البيولوجي (الجنس/Sex ) | النوع الاجتماعي (جندر/Gender) |
|---|---|
| 1 - طبيعة يولد بها الانسان | 1 - ثقافة، عادات، تقاليد، اقتصاد، سياسة. |
| 2 - بيولوجيا وبالتالي غير قابلة للتغيير | 2 - يتكون اجتماعيا وبالتالي قابل للتغيير. |
| 3 - ذكر/انثى. | 3 - امرأة / رجل. |
| 4 - مميزات جنسية أولية / ثانوية. | 4 - مميزات اجتماعية وثقافية/وضع المرأة. |
| 5 - أعضاء/ وظائف | 5 - ادوار/ مكانة/علاقات. |
| 6 - أفراد. | 6 - مجتمع/ محيط/ مؤسسات. |

**ج -أدوار النوع الاجتماعي:** يمكن إيجاز أدوار النوع الاجتماعي في أربعة أنواع قابلة لإضافة أنواع أخرى حسب المجتمعات وتغلغل فكرة أدوار الرجل والمرأة بها وهي خاضعة بحسب طبيعتها لثقافة المجتمع وتعاليمه الدينية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.(9) منها: توزيع العمل حسب النوع الاجتماعي (الذي يشير إلى تقسيم العمل بين النساء والرجال في المجتمع على أساس التصورات ونظم القيم السائدة)، دور المرأة الإنتاجي (يشمل مختلف الأعمال لإنتاجية للمرأة المرتبطة بدورها الأسري)، دور المرأة الإنجابي ( يشمل بصفة عامة الحمل والولادة وإرضاع الأطفال وحضانتهم وتربيتهم)، دور المرأة المجتمعي( يشمل مختلف الأدوار الأخرى بصفة عامة مثل معلمة، طبيبة، مديرة، منتخبة رئيسة... الخ حيث مع مرور الوقت بدأت أدوار الرجال والنساء تتداخل فيما بينها حيث اقتحمت المرأة أغلب الميادين).

**المحور الثاني: النسوية في العالم " موجات النسوية "**

تعتبر النسوية مجموعة مختلفة بين النظريات الاجتماعية، والحركات السياسية، والفلسفات الأخلاقية، حيث تحركها عديد الانشغالات المتعلقة بقضايا المرأة بصفة عامة، ويتفق المدافعون عن هذا التيار على أن الهدف الرئيسي هو القضاء على كل أشكال القهر المتصل بالنوع البيولوجي، بغية تمكين جميع أفراد المجتمع للمشاركة في مختلف مجالاته التنموية بأمان وحرية تامة. منه عرفت النسوية بالطريقة التالية: " هي وضع حدود للعدالة على أساس، النوع الاجتماعي، العرق، السن، الجنس، الحالة

الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والدينية، والكثير من الحدود الأخرى غير المذكورة. "[10] منه نستنتج أنه العمل على إزالة كل الحدود التي تفرق بين الأفراد بالإضافة إلى تصحيح اختلال التوازن الموجودة في المجتمع.

هذا وبدأت الحركات النسوية في الانتشار في الفكر الغربي بداية من القرن19م، حيث صيغ المصطلح لأول مرة سنة 1895 ليعبر عن تيار تتقاسمه اتجاهات عدة ويتشعب إلي عدة موجات نتناولها كما يلي:

**أولا -الموجة النسوية الاولى:** يعتقد الكثير أن بداية هذه المرحلة كانت بصدور كتاب بعنوان" **دفاعا عن حقوق المرأة** " سنة 1792 لـ **ماري ولستونكروفت** حيث يمثل حسب المتتبعين بداية أولى موجات النضال النسوي في العصر الحديث، من خلال الدعوة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية. حيث أشارت **كاتبته إلى** أن المرأة في المستقبل قد تصبح طبيبة وصاحبة أعمال تجارية أو قد تدرس السياسة، ويجب أيضا أن يكون لها من يمثلها، بدلا من أن تكون محكومة على نحو تعسفي دون السماح لها بأية مشاركة مباشرة في مداولات الحكم. [11] نستنتج منه أن الهدف الأساسي للكتاب هو تمكين المرأة من بعض الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل، لذلك دأبت على تأكيد المساواة بين الجنسين، مع اعتبار أن الفوارق النوعية للمرأة فوارق هامشية لا تجعلها أقل مرتبة من الرجل. ولم يتحقق هذا الهدف إلا بين سنتي 1918 -1928 أين كسبت النساء حق التصويت في كل من بريطانياوالولايات المتحدة الأمريكية[12].

**ثانيا -الموجة النسوية الثانية:** من بين أهداف هذه الموجة هو تحرير المرأة، حيث عرفت وعيا نسويا راديكاليا نشأ نتيجة التغيرات الاجتماعية والسياسية، مما جعل العمل على تحقيق الهدف جماعيا وليس فقط عبر الكتابات الفردية كما تم الحديث عنه في الموجة الأولى، ولأنها راديكالية فقد انقسمت إلى تيارين في أمريكا، حيث ظهرت تكوينات مجتمعية تتبنى هذا المطلب ومنها المنظمة الوطنية للمرأة[13] 1966، كرد مباشر على فشل اللجنة الأمريكية لتكافؤ الفرص في مجال التوظيف والتعامل مع مسألة التمييز على أساس الجنس، وقد تبنت هذه المنظمة أهداف التيار الليبرالي

الذي يدعو اللمساواة في الحقوق، وفي المقابل نشأت حركة الحقوق المدنية والحركة الطلابية والحركة المناهضة لحرب فيتنام في الستينيات. (14)

**ثالثا -الموجة النسوية الثالثة:** تميزت هذه الموجة عن سابقاتها بالإيمان بالتعدد والابتعاد عن الايدلوجية وكسر الاحتكار من قبل أي كان. وهي تختلف عن النسوية الأولى التي حصلت على حق التصويت الانتخابي للنساء، كما لا تشبه الموجة الثانية من النسوية التي كانت تعكس خبرات الشريحة العليا من الطبقة الوسطى للمرأة البيضاء في سعيها لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وبدأت هذه الموجة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حينما دعت الناشطات النسويات إلى شخصية جديدة للنسوية.

لكن المميز في النسوية الثالثة هو أنها لم تحقق بعد تأييد وشهرة واسعة مثل التي حظيت به الموجة النسوية الثانية. من هنا أصبح ينظر إليها بعين الشك واعتبارها مجرد موضة موسمية فقط، ليست مؤشرا حقيقيا على وصول المرأة إلى مرحلة أخرى من النضال. (15)

**المحور الثالث: العالم العربي والحركة النسوية " النشأة والتطور".**

يؤرخ التاريخ الرسمي لنشأة الحركة النسوية عربيا عادة إلى سنة 1899 م من خلال كتاب " تحرير المرأة" لـ قاسم أمين، الذي أثارا جدلا كبيرا جدا، أين تباينت المواقف حول الفكر الجديد لقاسم أمين بين رافض وقابل له، وصدر كرد له أكثر من ثلاثين كتابا ومقالا في فترة وجيزة، هذا ورفضت بعض الشخصيات المعروفة في مصر أنذاك ما جاء في الكتاب واعتباره تهديدا صارخا لمقومات المجتمع الأخلاقية. (16)

كما أنه من الضروري التنبيه أنه توجد كتابات لنساء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - أي قبل صدور كتابي قاسم أمين - والتي فرضت قضية المرأة على الساحة الثقافية والسياسية، حيث نُشرت مقالات لنساء في مجلات وصحف منذ 1866 م وقد لعبت الصحافة النسائية دورا كبيرا في نقل تلك الأفكار إلى عامة الناس من جهة وصانعي القرار من جهة أخرى.

صدرت في وقت مبكر العديد من المجلات في هذا الاطار مثل "مجلة الفتاة "التي صدرت سنة1982 ، تلتها مجلة" الفردوس"، ثم مجلة" مرآة حسناء"، ثم تلتها عشرات المجلات في مختلف البلدان العربية التي كانت في غالب الأحيان تترأسها نساء.

**أولا -مراحل النسوية في العالم العربي:** يمكن تقسيم مراحل تطور الحركة النسوية عربيا إلى أربعة مراحل -مع الإشارة إلى أنها قد لا تنطبق على بعض الدول العربية -[(17)] .

**المرحلة الأولي** هي مرحلة النهضة وتمتد من أوائل القرن العشرين وحتى ثلاثينياته تقريبا، وفيها تم التركيز على مجموعة من المطالب الاجتماعية كحق النساء في التعلم والعمل، ومناقشة بعض القضايا ذات الصلة مثل الحجاب والضوابط التي يمكن أن تحكم خروج المرأة، وقد شهدت هذه المرحلة بروز تيارين أحدهما يدعو للاقتداء بالغرب والآخر إلى تبنى الطروحات الإسلامية في معالجة قضايا المرأة.

وشملت **المرحلة الثانية** حقبتي الأربعينيات والخمسينيات، حيث ترسخ فيها حق النساء في التعليم والعمل كما تحول الخطاب النسوي في هذه المرحلة من الخطاب الاجتماعي الي الخطاب السياسي (المطالبة بالحقوق السياسية)، حيث تعالت الأصوات المنادية بحق النساء في الاقتراع والترشح لعضوية المجالس التمثيلية (البرلمان) والتي تبنتها قيادات نسوية تحسب على التيار الليبرالي والماركسي، في حين أحجمت نساء التيار الإسلامي عن المناداة بمثل هذه المطالب رغم انخراطهن بقوة في حركات مقاومة الاحتلال - خصوصا في فلسطين ومصر أنذاك.

أما **المرحلة الثالثة** فهي مرحلة صعود الدولة القومية وفيها امتلكت الدولة ناصية العمل النسائي وأخضعت كل التنظيمات النسائية تحت سلطتها، وقد أقدمت على تقنين أوضاع النساء عبر إصدارها قوانين العمل وقوانين الأسرة، وبصفة عامة شهدت هذه المرحلة تراجعا في المطالب النسوية بعد اشتداد الصراع بين العرب وإسرائيل.

ويؤرخ **للمرحلة الرابعة** منذ الثمانينيات ولا تزال ممتدة إلى الآن، وفي مستهلها شهدت البلاد العربية قاطبة صحوة إسلامية كرد فعل على عملية التحديث على النسق الغربي

التي انتهجتها الدولة، وبرز تيار نسائي إسلامي تشكل من نساء الطبقة الوسطى، وقد عبر هذا التيار عن ذاته في شكل عودة موسعة لارتداء الحجاب، وتأسيس جمعيات نسائية على أسس ومرجعيات إسلامية.

وفي الجهة المقابلة برز تيار نسوي نخبوي استفاد كثيرا من الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وهي الاستفادة التي تجلت في احتكار تمثيل النساء في المؤتمرات والمنتديات الدولية المعنية بالمرأة وفي الحصول على تمويل مالي ضخم يدعم التنظيمات النسائية التي أنشأها.

**ثانيا -التيارات النسوية في العالم العربي:** يمكن تقسيم تيارات الحركة النسوية العربية إلى ثلاث تيارات رئيسية هي[18]:

**1 -تيار اصلاحي تمكيني** يضم الجمعيات النسائية العاملة في المجالات الخيرية والرعائية، كلجان المرأة في الأحزاب السياسية والاتحادات النسائية الرسمية، والتي تهدف إلى تحسين أوضاع النساء ومكافحة الفقر والأمية وغيرها من البرامج التمكينية، كما أنها مرتبطة بالدولة وتتمتع بهامش من الحركة والنشاط وتسخر لها إمكانيات معتبرة وتسهيلات إدارية ولذلك فهي تمتلك قواعد جماهيرية هامة.

**2 -تيار اسلامي** تشكل في منتصف السبعينيات له رؤية إسلامية متكاملة حول قضايا النساء وكيفية معالجتها. كما برزت من خلاله عدد من الناشطات والرموز والجمعيات التي طورت هذه الرؤية، غير أنه لا يمكننا الجزم بأن هذا التيار نبع من مبادرة نسوية بحتة، لأنه تبلورضمن الأطر والتنظيمات الإسلامية المتواجدة عبر الأقطار العربية والتي تعود قيادتها في غالب الأحيان للرجال، هذا وظهر في الثمانينات القرن الماضي جيل جديد من الداعيات ميزتهن الجرأة في الطرح والأسلوب الصريح والمباشر.

**3 -تيار نسائي جديد يشمل** تجمعات من النساء ينحدرن من الحركات التقدمية، قمن بتأسيس جمعيات مستقلة على غرار" المرأة الجديدة "في مصر و"جمعية النساء الديمقراطيات "في تونس و"الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب"، وهي تسعى لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين على مستوى القانون والممارسات والذهنيات.

في الأخير وانطلاقا مما سبق يمكن الملاحظة بأن التفريق بين هذه التيارات يتم بحسب الرؤى والاستراتيجيات والمطالب.

**ثالثا -المقومات السياسية للمرأة العربية:** يمكن تقسيم الدول العربية من حيث إتاحتها الفرصة للمرأة في المجال السياسي إلى صنفين؛[19] **الصنف الأول:** يخص الدول التي تعترف للنساء بالحقوق السياسية وخاصة منها الحق في التصويت والحق في الترشح، ويمكن أن نذكر في هذا الصنف، على سبيل المثال؛ تونس والمغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق واليمن. أما **الصنف الثاني:** فيشمل الدول التي لا تعترف بالحقوق السياسية للنساء وتحرمهن من التمتع بها. نذكر على سبيل المثال العربية السعودية التي ما تزال تعمل بقاعدة التعيين وترفض تعويضها بقاعدة الانتخاب على كل المستويات.

هذا وحققت المرأة العربية تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشح للمجالس المحلية والنيابية. مع تزايد وجودها في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية، حيث أصبح توزير النساء موضة أغلب الحكومات العربية بداية من تسعينيات القرن الماضي، لكن الشيء الملاحظ هو أن مشاركة النساء في هذه الحكومات اتسمت بالطابع الرمزي فقط (وزيرة أو وزيرتان في الغالب)؛ وكذا الطابع الاجتماعي مثل إسناد وزارات اجتماعية للنساء في معظم الأحيان، هذا بالإضافة الي الطابع الظرفي الذي يخضع لمختلف التعديلات الوزارية في الحكومة حيث يختلف عدد الوزيرات من حكومة إلى أخري.

**المحور الرابع: نحو ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة العربية. أولا -مفهوم المشاركة السياسية:**

المعنى الأكثر تداولا لمفهوم المشاركة السياسية هو: " قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك ."حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين

والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين. (20)

المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيرًا عن سيادة الشعب. (21)

**ثانيا -واقع المرأة العربية في كل من الاحزاب السياسية والمجتمع المدني:**

**1 -واقع المرأة في الأحزاب السياسية العربية:** رغم أنه يسمح بالظاهرة الحزبية في 14بلدا عربيا، إلا أن علاقة النساء بالأحزاب السياسية العربية تختلف من دولة إلى أخرى وحسب الفترة الزمنية والبنية السياسية لكل بلد.

فبينما نجحت العديد من حركات المقاومة للاستعمار في جذب وتنظيم أعداد كبيرة من النساء على مدى القرن الماضي كما في تونس والجزائر وفلسطين وجنوب لبنان، لم تعمل الأحزاب السياسية العربية بعد الاستقلال على تكوين قواعد عريضة من النساء، كما لم تدرج في برامجها سياسات للنهوض بالنساء والتكفل بانشغالاتهن ويختلف تعامل الأحزاب مع المرأة باختلاف إيديولوجيات هذه الأحزاب، حيث تهتم الأحزاب القومية والشيوعية لاسيما التي تتولى مقاليد الحكم بتنظيم النساء للتدليل على تقدمية ما تحمله من أفكار، من خلال تأسيس منظمات وخلايا للنساء تقودها نساء وتبقى تسير في فلك الحزب وتندمج مع قاعدته العريضة من حيث الفكر والتوجه

الإيديولوجي والسياسي ونادرا ما تصل إلى القيادة ( مثل الويزة حنون في الجزائر وزهور الشقافي بالمغرب).

**2 -واقع المرأة العربية في المجتمع المدني:** هناك عدد متواضع من جمعيات المجتمع المدني العربية تنشط على محور التمكين السياسي للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن عدد الجمعيات النشطة في العالم العربي يفوق الثلاثمائة ألف لا تشكل فيها الجمعيات التي تهدف للدفاع عن حقوق المرأة إلا العدد القليل، وأغلب هذه الجمعيات يفتح أبوابه لعضوية الذكور سواء في مجلس الإدارة أو الجمعية العامة وبعضها الآخر مغلق العضوية يقتصر على النساء.

ومن بين الأولويات التي ترسمهما الجمعيات النسوية ذات الطابع الحقوقي تركيزها على نقاط محددة منها: [22]

- تخصيص حصص للنساء ( كوتا ) في البرلمان.
- تطوير قوانين الاسرة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في القضاء والسلك النيابي.
- التأهيل والتدريب وفرص العمل.

على الرغم من أهمية هذه المنظمات والجمعيات في تقديم خدمات تحتاجها بعض الشرائح من النساء في مجالات مختلفة إلا أن قدرتها على تغيير علاقات القوة السائدة في المجتمعات العربية التي تعمل في غير صالح المرأة تبقى محل شك، حيث تشير الدراسات إلى أن الحضور الأكبر لتلك الجمعيات يكون في مراكز المدن الكبرى بعيدا عن المناطق الفقيرة، وهذا يعني أن شرائح النساء الأكثر حرمانا عادة ما تكون بعيدة عن مجال عملها.

**ثالثا -دور نظام الحصص في تعزيز مكانة المرأة في مواقع القرار:**

يتطور الاهتمام بقضايا المرأة وتفعيل دورها على كل الأصعدة في المجتمع مع مرور الوقت، حيث ساعد انتشار الوعي وارتفاع مستويات التعليم والتطور التكنولوجي الهائل، في إبراز مواطن التعسف والظلم في حق المرأة التي كانت وما تزال في العالم

العربي تتوفر على طاقات هائلة يمكن استثمارها، على أكثر من صعيد للمساهمة في جهد التنمية. وقد اشتغلت دوائر التفكير والمهتمين بهذا الأمر في إيجاد ميكانيزمات ذات كفاءة عالية لتجاوز الحواجز والمعوقات الكثيرة، لاسيما النفسية منها التي تقف حاجزا في سبيل تمكين المرأة في البلدان النامية والعالم العربي خاصة، حيث تتواجد أدنى نسب تمثيل للمرأة في العالم. لهذا لجأه الكثير من البلدان إلى فرض نظام الحصص (الكوتا) رغم معارضته لمبادئ المنافسة الحرة التي هي من صميم الديمقراطية حيث لقي ردات فعل متباينة بين مرحب به ورافض له.

تعتبر الكوتا النسائية إحدى صور الكوتا النيابية الأكثر شيوعا في العالم، حيث لجأت إليها عدة دول من بينها الدول العربية من أجل تشجيع المرأة على التعاطي مع الشؤون السياسية، وقد يكون تطبيق نظام الكوتا لفترات زمنية معينة بحسب ظروف كل بلد، وهذه الفترات هي مهلة تعطى للمجتمع من جهة ليألف وجود المرأة في مناصب القيادة ويدرك مساواتها للرجل في كل المؤهلات المطلوبة، ومن جهة أخرى تعطى للمرأة ذاتها كي تتزود بالخبرة الضرورية وتتأكد من مؤهلاتها وتثبتها للمجتمع، وبعد أن تتعود على العمل السياسي يتم التخلي عن هذا النظام بعد انتفاء الحاجة اليه.

هذا وقد أثار نظام الكوتا جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والقانونية وحتى داخل الحركات المهتمة بشؤون المرأة، بدعوى أن المساواة في النظام الديمقراطي تعني تساوي جميع المترشحين للانتخابات أمام القانون دون تمييز حسب الجنس أو العرق وغيرها من ضروب التمييز، والواقع أن نظام الكوتا الذي يتم فرضه باسم القانون يعد تمييزا وخرقا للقوانين التي تؤسس للمساواة، غير أن المناضلين من أجل تمكين النساء وجدوا استثناءات للقواعد القانونية ومبررات لهذا التمييز، رغم ذلك يبقى في الساحة مؤيدون للكوتا وآخرون معارضين لها تبعا للعيوب والمزايا التي تضيفها لموضوع تمكين المرأة.

ومن مزايا نظام الكوطة مثلا:

-إعطاء الفرصة السريعة للمرأة من أجل المشاركة في الحياة السياسية.

-تأمين وجودها إلى جانب الرجل ومشاركتها في رسم السياسات العامة للدولة.

-تحريك الحياة الحزبية وبعث الحراك السياسي في الأحزاب الصغيرة من خلال تسابقها على ترشيح النساء، فبإمكانها دخول البرلمان من خلال كوتا النساء.

-جعل الأحزاب تهتم بطرح القضايا النسوية كجزء من برنامجها الانتخابي، ليس فقط إرضاء للنساء وإنما طمعا في الحصول على أصوات النساء الناخبات.

-يسمح نظام الكوتا بتحقيق مبدأ تمكين المرأة سياسيا، ويضمن لها الحق في المشاركة السياسية، وهو مطلب تنموي وإنساني عادل، كما يعالج الخلل القائم والناشئ عن إقصاء النساء من الحياة العامة منذ عقود طويلة. (23)

ومن عيوبه:

-يتعامل نظام الكوتا مع المرأة بنفس منطق تعامله مع الأقليات رغم أن المرأة قد تمثل أغلبية في بعض المجتمعات.

-تخصيص كوتا للنساء في المجالس المنتخبة بغض النظر عن قدراتهن من شأنه أن يتيح الفرصة لنساء لا تتمتعن بالكفاءة وغير قادرات على تحمل المسؤولية وهذا ما يضعف المؤسسات المنتخبة.

-قد تدفع الكوتا النسائية فئات أخرى للمطالبة بالشيء نفسه مثل فئة الشباب أو التجار أو المهندسين مما يفقد العملية الديمقراطية جوهرها ويحولها إلى تقسيمات إدارية.

-نظرا لكونها مؤقتة، فالكوتا النسائية قد لا تكون ذات فعالية في حالة عدم تحقيقها للهدف في المستقبل، كما أنها تضفي نوعا من الكسل على النساء وبذلك لا يسعين إلى تطوير قدراتهن لمنافسة الرجال بعيدا عن الكوتا. (24)

**رابعا -نماذج لنظام الكوتا في بعض الدول العربية (المغرب، الجزائر، الاردن):**

في المغرب؛ يعتبر النصف الأول من عقد التسعينيات بداية التحسن النوعي، حيث تم إقرار مبدأ الحصة (الكوتا) بتخصيص عدد معين في البرلمان المغربي للنساء، وهي نسبة 10٪ أي 30 مقعد على الصعيد الوطني من مجموع البرلمان 325 عضوا، وقد فازت في الانتخابات سبتمبر 2002 خمس نساء في الدوائر الأخرى، حيث أن النظام

الانتخابي في المغرب يقوم على أساس التمثيل النسبي وتم تقسيم البلاد إلى 92 دائرة انتخابية بمعدل (4/3) مقاعد لكل دائرة. وبهذا أصبح عدد النساء في البرلمان المغربي 35 سيدة أي ما نسبته 10,8 ٪.

أما في الجزائر؛ فقد عرفت العشرية الأخيرة تسارعا في إجراءات تمكين النساء في الهيئات التشريعية منذ أن قام الرئيس بوتفليقة بإصدار تعديل دستوري بأمر رئاسي تمت المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12 نوفمبر2008 ، والتي على إثرها تم تنصيب لجنة وطنية مكلفة بإعداد مشروع قانون عضوي متعلق بتطبيق المادة 31 مكرر من الدستور المعدل والمتعلقة بترقية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات والمجالس المنتخبة أغلب أعضائها نساء، والذي اعتمد ٪30 من المقاعد في قوائم الأحزاب للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية، مع فرض تداول المراتب بين الجنسين بدءا من رأس القائمة كما نص القانون أيضا على أن الحكومة ستفرض عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بهذه الشروط من خلال رفض القوائم.

أما في الأردن؛ فقد تبنت العديد من المؤسسات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية مذكرة مطالب تضمنت[25] إعادة النظر في القانون الانتخابي لعام 1995، باعتماد" النظام المختلط" الذي يجمع بين نظام الدوائر الفردية والتمثيل النسبي، وزيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي(البرلمان).

بالإضافة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة تضمن مشاركة منصفة للنساء بتخصيص حصة من المقاعد في المجلس ( كوتا مفتوحة ) حد أدنى 20٪، كخطوة باتجاه المساواة، حيث يتيح هذا الإجراء مجالاْ للتنافس بين النساء على المقاعد المخصصة تحت شروط اجتماعية واقتصادية متكافئة نسبياْ، هذا من جهة، من جهة ثانية حث الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات على أن تتضمن قائمة مرشحيها نسبة لا تقل عن 30٪ من النساء، على أساس أن تضمن مشاركة المرأة في مواقع متقدمة في القوائم، وقد أوصت لجنة الكوتا النسائية بتخصيص (8) مقاعد للنساء في مجلس النواب، وفي ضوء ذلك، أقدمت الحكومة على تعديل قانون الانتخاب بقانون معدل

رقم (11) لسنة 2003 لتخصيص (6) مقاعد كحد أدنى لتتنافس عليها النساء، إلى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة وقد فازت ست سيدات.

**خاتمة:**

في الأخير نصل إلى أن هناك توجه عالمي وعربي لتمكين المرأة من حقوقها السياسية، ومن نصيبها من ثروات المجتمع المادية والمعنوية، فقد أصبحت قضايا المرأة بعد مؤتمر بيكين سنة 2013 ولأول مرة واحدة من أهم أولويات مجمل فواعل النظام الدولي، وليس فقط توجهات النظم السياسية المحلية.

وإجمالا يمكن القول أنه في ظل الأوضاع التي تعيشها النساء في العالم العربي، يعد الحديث عن التمكين السياسي للمرأة في المنطقة بما تحمله كلمة التمكين من قوة كالحديث عن ترسيخ الديمقراطية فيها، من حيث الواقع والآمال، فكل ما تحتاجه المرأة في هذه المرحلة هو تمكينها من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ما تزال تناضل من أجلها والتي بدونها يستحيل رفع مستويات التنمية الإنسانية، ويبقى التمكين السياسي وتولي المناصب القيادية لاسيما رأس السلطة بمثابة التحدي الأصعب، نظرا للتخلف السياسي الذي تتخبط فيه أغلب الأنظمة، والذي من سماته الانغلاق والتمسك بالسلطة وتتفيه المعارضة والتغني بالديمقراطية الصورية وغيرها من مظاهر الاستبداد المنتشرة على امتداد رقعة العالم العربي.

**الهوامش:**

(1) Prelo، Marcel, Institutions Politiques Et Droit Constitutionnel ,(dalloz.,paris 1975), P. 49

(2) ليلة محمد كامل، النظم السياسية، الدولة والحكومة(دار النهضة العربية، 1969 م)، ص734 -735.

(3) أبوراس أحمد الشافعي، نظم الحكم المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، 2000)، ص 328.

(4) هوريو أندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة: علي مقلد وشفيق حداد والحسن سعد ( بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، جـ 1، الطبعة الثانية، 1977)، ص303.

(5) Prelot Marcel, Institutions Politiques Et Droit Constitutionnel, Op. Cit, P. 59.

(6) شيحا إبراهيم عبد العزيز، النظم السياسية والقانون الدستوري (د. ن، د. م، د. ط، 1988م)، ص 285.

(7) يوسف بن يزة، التميكن السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي( مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 )، ص 71.

(8) مصطفى كامل السيد ، الحكم الرشيد والتنمية( القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص. 181

(9) يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 71، 72، 73.

(10) Gwendolyn S. O'neal, Am I A Feminist? "Reflections On Feminism In Teaching And Research", Clothing And Textiles Research Journal, (2000), P. 157.

(11) يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 58.

(12) دلال بحري، "النظرية النسوية في التنمية"، مجلة المفكر، العدد11(سبتمر 2014)، ص 72.

(13) المرجع نفسه، ص 72.

(14) يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 59.

(15) دلال بحري، المرجع السابق، ص 72 .

(16) يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 66.

(17) فاطمة حافظ، "الحركة النسائية: النشأة والتطور والمعوقات"، . [تاريخ دخول الموقع: 2014/12/04].
http: //moslimfonline. net/files/30297_05. 05. 2011. pdf

(18) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، بيروت، منشورات مركز المرأة، 2005، ص ص 88 -92.

(19) حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات ( تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص 20.

(20) إيمان بيبرس، المرجع السابق، ص 04.

(21) المرجع نفسه، ص 04.

(22) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية وتعزيز المساواة بين الجنسين، [تاريخ دخول الموقع: 2014/12/22]
http: //eicds. org/arabic/publicationsAR/csAR/05/june/six-amani. htm

(23) نادر سعيد، "الكوتا، الإنصاف، والديمقراطية"، [تاريخ دخول الموقع: 2014/12/24] .
http: //www. Al-ayyam. com/article. aspx?did=12140&date=11/1/2004 .

(24) المرجع تفسه.

(25) يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 152.